

رسالة من أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات،  
إلى وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، يدعو فيها ألمانيا إلى محاسبة  
الاحتلال والمساهمة في الانتصاف لضحاياه \*

رام الله، ٢٠/٥/٢٠١٩

وجه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات رسالة إلى وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، أعرب فيها عن خيبة أمله وحزنه العميقين بشأن البيان المضلل الذي أصدرته وزارة الخارجية الألمانية، والذي "يهنئ" به إسرائيل بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، ويعرب عن قلق الحكومة الألمانية من انتقاد الأمم المتحدة غير اللائق وتعاملها المنحاز ضد إسرائيل، وعدم قبول ألمانيا بأية معاملة غير عادلة لإسرائيل في المنظمة الدولية ودعم مصالحها المشروعة".

وطالب عريقات، وزير الخارجية بالوقوف إلى جانب تعزيز احترام القانون الدولي ووضع حد للحصانة الإسرائيلية، وذكره بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٣، قرار قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن القرار يشدد على أن عضوية إسرائيل كانت مشروطة بتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ المؤرخ بـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ "حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم"، مع مراعاة التصريحات والشروح التي أدلى بها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المخصصة لضمان امتثال إسرائيل للقرارات المذكورة سابقاً.

وقال في رسالته: "بعد أكثر من ٧٠ عاماً، لم تنفذ إسرائيل بعد التزاماتها المعلنة في القرار ٢٣٧، بما في ذلك أعمال حق اللاجئين الفلسطينيين على النحو الذي أكده القرار ١٩٤، ولا تزال تواصل عدم احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. لكن على الأقل، يجب أن أقول إنني أتفق مع بيانك بأن "إسرائيل ما زالت تُنتقد بشكل غير لائق"، بالفعل إنه لا يتم انتقاد إسرائيل بما فيه الكفاية، حيث أن انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بشكل ممنهج بعد أكثر من ٧٠ عاماً لا يزال متواصلاً وقد أطلال أمد حالة عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها".

وأضاف: "بدلاً من الترويج للمزيد من سياسة الإفلات من العقاب على الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية الموثقة جيداً، فإنه يجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته ومحاسبة إسرائيل. إن

\* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

فلسطين تؤمن بقوة بقيمة استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية لتعزيز قضية السلام. لكن مع الأسف، تواصل إسرائيل، سلطة الاحتلال، وعدد قليل من الدول الضغط من أجل عدم استخدام الأدوات السلمية المتاحة لفلسطين، بما في ذلك عدم نشر قائمة الشركات المتواطئة مع الاستيطان والتي تنتفع من الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ٣٦/٣١ بتاريخ ٢٤ آذار عام ٢٠١٦".

وختم قائلاً "نأمل أن تسهم ألمانيا بتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، إذ ستبقى سياسات إسرائيل المستمرة ضد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة تُثار في الأمم المتحدة، ولكن بمجرد ما تتوقف إسرائيل عن انتهاك التزاماتها وتنعم فلسطين بالحرية من الاحتلال لن تكون هناك حاجة لطرح مثل هذه القرارات في المنتديات الدولية".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>